

مذكرة
إلى
السيد وزير المالية

651

الموضوع : حول المعلوم على الاستهلاك الموظف على القهوة الخضراء الموردة من قبل الديوان

المرجع : مكتوب الديوان التونسي للتجارة عدد 12268 بتاريخ 6 مارس 2015

ورد بمكتوب الديوان التونسي للتجارة المشار إليه بالمرجع أعلاه ما يلي

يخضع توريد القهوة من قبل الديوان إلى المعلوم على الاستهلاك بنسبة 25% والأداء على القيمة المضافة بنسبة 18%.

وحيث أن مادة القهوة الخضراء خاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار، ونظرا لارتفاع السعر العالمي للقهوة وارتفاع سعر صرف الدولار فإن الديوان سجل خسائر مالية هامة متأتية من الفارق بين المعلوم على الاستهلاك الذي يتحمله الديوان عند التوريد والمبلغ الذي يستخلصه عند البيع.

هذا وتم في إطار مراجعة أسعار القهوة الخضراء بداية من شهر أوت 2014 إقرار معلوم على الاستهلاك بمبلغ جزافي عند الإحالة يمثل معدّل المعلوم المدفوع خلال سنة 2013.

وطلب الديوان بمقتضى مكتوبه المذكور معرفة مآل الفارق في المعلوم على الاستهلاك الذي لم يتمكن من استرجاعه.

وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة أنه طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك : "يسمح للخاضعين بخصم المعلوم على الاستهلاك الذي أثقل فعلا شراءاتهم لدى خاضعين آخرين والواردات التي قاموا بها من المواد والمنتجات التي تدخل كليا في تركيب المنتج النهائي الخاضع للمعلوم، وذلك من المعلوم على الاستهلاك الواجب دفعه طبقا لأحكام الفصل الأول أعلاه غير أن التجار الخاضعين للأداء على القيمة المضافة والمروجين لمنتجات خاضعة للمعلوم على الاستهلاك مطالبون بالتنصيص في الفواتير لفائدة حرفائهم على نفس المعلوم على الاستهلاك الذي تحمته المنتجات المذكورة أعلاه عند إقتناءها".

هذا وبالنسبة للحالة الخاصة وباعتبار أنّ مادة القهوة خاضعة للمصادقة الإدارية للأسعار، فإنّ الديوان لا يمكنه تثقيل نفس مبلغ المعلوم على الإستهلاك الذي تحمّله بعنوان توريد القهوة.

وبهدف تفادي تحمّل الديوان للفارق الناجم عن عدم تمكّنه من تثقيل الفارق المذكور لحرفائه نتيجة أنّ السعر محدّد إداريا ضمن هيكله السعر، فإنّه يقترح تمكين الديوان من إسترجاع الفارق بين مبلغ المعلوم على الإستهلاك الموظف عند توريد مادة القهوة والمبلغ المستخلص عند بيعها بإعتبارها مبالغ زائدة قابلة للإرجاع وذلك طبقا لأحكام للتشريع الجاري به العمل.

والسلام

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حسيبة جراد اللواتي